الأمم المتحدة

A/C.3/52/SR.6

Distr. General

10 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد م. بوساكا . . . . . (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (*A/52/3، A/52/56، A/52/57-E/1997/4، A/52/60-E/1997/76، A/52/80، E/1997/14، A/52/183، A/52/328، A/52/351، A/C.3/42/L.2، A/C.3/52/L.3، E/1997/103، E/1997/104) (**تابع**)

١ - **السيد صالح** (البحرين): قال إن الحديث عن التنمية الاجتماعية هو الحديث عن تنمية الفرد وإن التنمية الاجتماعية تشمل كل أفراد المجتمع دون تمييز. ولهذا حرصت دولة البحرين على توفير التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية لكل المواطنين والمقيمين، كما تولي، من جهة أخرى، اهتماما كبيرا للشباب الذين هم قوام المجتمع والذين يتوقف عليهم مستقبله. وأضاف قائلا إن وفد بلده يرحب في هذا الصدد باستضافة حكومة البرتغال للمؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن شؤون الشباب المقرر عقده في آب/أغسطس ١٩٩٨.

٢ - وواصل حديثه قائلا إن المسنين والمعوقين يحتلون مكانة خاصة، ولذلك اعترفت دولة البحرين لهم بجميع الحقوق الضرورية لضمان عيشهم حياة طبيعية وكريمة. وأوضح أن البحرين لا تواجه نفس المشاكل التي تواجهها بلدان أخرى فيما يتعلق بالمسنين ذلك أنه بفضل تعاليم الدين الإسلامي يحظى المسنون بكل الرعاية والاهتمام من جانب جميع أفراد المجتمع، وأن الشيخوخة تعني لدينا الوقار والبركة. ثم قال إن البحرين حريصة مع ذلك على أن توفر للمسنين جميع الضمانات التشريعية والقانونية وفقا لأحكام الفقرة (ب) من المادة ٥ من الدستور. وقبل إصدار قانون الضمان الاجتماعي للمسنين في عام ١٩٧٦، تعاونت اللجنة الوطنية للمسنين مع وزارة العمل والهيئات الوطنية الأخرى للاحتفال باليوم العالمي لكبار السن. وتعاونت العديد من الهيئات العربية، والجامعة العربية و ١٥ بلدا آخر في هذا الصدد مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية. ونظمت البحرين، الى جانب الاحتفال باليوم العالمي لكبار السن، حلقة دراسية بمناسبة عقد الجمعية العالمية الخامسة عشرة للشيخوخة وكبار السن التي نظمت في عام ١٩٩٦، وذلك تنفيذا لقراري الجمعية العامة ٥٦/٣٣ و ١٢٩/٣٥.

٣ - وانتقل الى الحديث عن المعوقين وقال إن إنشاء المؤسسات اللازمة مكن من تحقيق تقدم كبير. وذكر أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حرصت على التأهيل الاجتماعي للمعوقين بتزويدهم بالأجهزة التعويضية، والخدمات وعمليات التركيب التي يحتاجونها، كما قامت وزارة الصحة من جانبها، بتوفير خدمات الوقاية للمعوقين ووضع برنامج للإرشاد والتوعية، وكذلك برنامج للكشف المبكر عن المشاكل التي تسبب الإعاقة.

٤ - **السيد نيكيفولوف** (الاتحاد الروسي): أكد أن المشاكل الاجتماعية الداخلية للبلدان يمكن أن تتجاوز الحدود الوطنية وتعوق سير الإنسانية نحو التقدم وأن من المهم لذلك تنفيذ القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٥ - وتابع قائلا إن البرنامج الاتحادي للإصلاحات الاجتماعية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ ومختلف البرامج التي اعتمدها الاتحاد الروسي لصالح الشباب والأطفال والمسنين والأسرة تهدف الى تحسين الحالة المادية للسكان وظروف معيشتهم، وضمان العمالة وتعزيز كفاءات القوى العاملة لجعلها أكثر قدرة على المنافسة، وضمان الحقوق

الدستورية للمواطنين في مجال العمل، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والثقافة والسكن، وجعل الأسرة محور السياسة الاجتماعية، وتطبيع الحالة الديمغرافية ثم تحسينها، وخفض معدل وفيات السكان، لا سيما الأطفال والسكان العاملون، وأخيرا تحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية. وأوضح أن الاتحاد الروسي حريص كذلك على القضاء على تفشي البطالة ومساعدة الفئات المحرومة في المجتمع لا سيما مختلف فئات المهاجرين. ولتحقيق ذلك، ينبغي استخدام الموارد التي تسخرها الحكومة للقطاع الاجتماعي على وجه أفضل، والحصول على موارد خارجة عن الميزانية لتمويل هذه الأنشطة.

٦ - وواصل قائلا إنه إذا كانت مهمة الشروع في التحولات الاجتماعية الاقتصادية الضرورية، تقع في المقام الأول على عاتق البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فإنه يتعين على المجتمع الدولي وفي مقدمته منظمة الأمم المتحدة التي تهدف الى تشجيع التنمية الاجتماعية، دعم جهود هذه البلدان.

٧ - واسترسل قائلا إن الاتحاد الروسي يرى في هذا الصدد أن إمكانيات تنفيذ القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عن طريق التنسيق على مستوى المنظومة ليست مستغلة استغلالا كاملا. وأوضح أنه باستطاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجانه الفنية، ولا سيما لجنة التنمية الاجتماعية أن تضع تدابير عملية وتنفذها من أجل متابعة تنفيذ توصيات قمة كوبنهاغن. وذكر أن الاتحاد الروسي يدعم الجهود الرامية الى تعزيز دور لجنة التنمية الاجتماعية إذ أنه يمكن، من خلال تعزيز سلطتها، زيادة فعالية أعمالها، لا سيما فيما يتعلق بالمراقبة الصارمة لتنفيذ القرارات المتخذة بالفعل.

٨ - وأضاف إنه ينبغي للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن تضع من جهتها برامج عملية لمساعدة البلدان بالاستناد إلى خطط عملها الوطنية في الميدان الاجتماعي، وأن تنفذ تلك البرامج. وأضاف قائلا إن المنظمات الإقليمية تستطيع أيضا أن تساهم في حل مشاكل التنمية الاجتماعية بتنسيق أنشطتها مع أنشطة الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة. ثم قال إن ضخامة المشاكل التي يجب حلها يستوجب زيادة تحسين فعالية أعمال الأمانة العامة.

٩ - وقال في خاتمة بيانه إن الاتحاد الروسي مستعد للتعاون أكثر مع بقية البلدان من أجل أن تضع الأمم المتحدة المسائل الاجتماعية في مقدمة اهتماماتها.

١٠ - **السيدة فو** (سنغافورة): تكلمت بالنيابة عن البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وقالت إنه إذا كانت الحكومات هي المسؤول الأول عن ضمان التنمية الاجتماعية، فإن من المهم اقامة تعاون دولي وإقليمي في هذا المجال بهدف تعجيل النمو الاقتصادي، وتشجيع النمو الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة وتعزيز التعاون الفعال والمساعدة المتبادلة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والعلمية والإدارية ذات الاهتمام المشترك. وأوضحت أن سكان المنطقة تمكنوا بفضل هذا النهج المتكامل، والبرامج الوطنية الواسعة النطاق والتعاون الإقليمي والدولي القائم بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، من تحقيق تحسن كبير في نوعية حياتهم.

١١ - وتابعت قائلة إن التنمية الاجتماعية لا تزال تشكل عنصرا ضروريا للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والعكس صحيح. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ لا تزال هناك بعض القطاعات محرومة ولا يزال الفقر متفش دائما في بعض البلدان الأعضاء مما أبطأ تقدمها في مجال التنمية الاجتماعية. ثم قالت إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قامت بوجه خاص، في محاولة للقضاء على هذه المشاكل، بوضع خطة عمل للتنمية الاجتماعية (١٩٩٤-١٩٩٨) (في نفس اتجاه برامج الأمم المتحدة وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية) وذلك بهدف تعزيز التعاون الإقليمي وتحسين نوعية الحياة في البلدان الأعضاء.

١٢ - وأضافت أن البرامج والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية شكلت أساسا لإعلان المبادئ الرامي إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فيما يتعلق بالشباب، هذه الفئة من السكان التي يزداد عددها بسرعة أكبر مما يزداد عدد بقية السكان. وأوضحت أن الأهداف الأربعة الرئيسية للإعلان هي: (أ) تحسين نوعية التعليم الذي توفره بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للشباب؛ (ب) إتاحة المزيد من فرص العمالة ومكافحة "التهميش الاجتماعي" للشباب؛ (ج) تشجيع المواقف الإيجابية والبناءة في أوساط الشباب إزاء التقدم والتحديات العالمية في مجال التحديث؛ و (د) تهيئة الشباب في المنطقة للدور المتفوق الذي ستقوم به رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في المستقبل.

١٣ - وواصلت قائلة إن من بين الأنشطة الأخرى المكرسة للشباب، اليوم السنوي للشباب (الذي يحتفل به يوم ٨ آب/أغسطس منذ عام ١٩٩٢)؛ وتبادل للمعلومات بشأن مشاركة الشباب في حماية البيئة؛ ومشاريع للتدريب في المؤسسات. وذكرت أنه يجري حاليا التحضير للاجتماع الوزاري الثاني لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعني بالشباب، الذي سينعقد في كوالالمبور يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

١٤ - وذكرت أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا إذ تدرك ما للبرامج الإقليمية والعالمية لتعزيز القدرات الوطنية من أهمية فإنها تؤيد تماما برنامج العمل العالمي المتعلق بالشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

١٥ - وانتقلت إلى الحديث عن مسألة كبار السن فأكدت أن شيخوخة السكان توشك أن تصبح ظاهرة عالمية ذات أهمية كبيرة نظرا لأن معدل الخصوبة في انخفاض في حين أن متوسط العمر المتوقع في ازدياد، مما يطرح مشاكل عديدة في مجالات الإسكان، وقضاء أوقات الفراغ، والصحة. ثم قالت إن الرابطة التي تولي اهتماما كبيرا لكبار السن قامت بوجه خاص بوضع برنامج عمل بشأن الرعاية المقدمة لكبار السن الذين يعيشون في مجموعات، وهو المشروع الرئيسي للجنة الفرعية المعنية بالصحة والتغذية ولجنة التنمية الاجتماعية. هذا ونظمت الرابطة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة دراسية عن تقييم احتياجات كبار السن والمعوقين وعن الموارد المتاحة (بانكوك، ٥-٧ آب/أغسطس ١٩٩٧).

١٦ - واستطردت قائلة إن الرابطة لا يسعها إلا أن ترحب بالاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن (١٩٩٩)، والموضوع المتفق عليه وأعمال فريق الدعم الخاص غير الرسمي المفتوح باب العضوية المنشأ بهذه المناسبة. وقالت إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تعرب أيضا عن تقديرها لممثلي الجمهورية الدومينيكية واسبانيا

لمساهمتهما التي تمكن بفضلها فريق الدعم من إحراز تقدم كبير في أعماله فوضع برنامجا مفصلا عن التحضير للسنة الدولية، وانطلاقها ومتابعتها.

١٧ - وقالت في حديثها عن الشيخوخة إنها تفاقم في كثير من الحالات الصعوبات التي يواجهها المعوقون وأنه أصبح من الواضح أنه لا يمكن الفصل بين الشيخوخة والإعاقة. ثم قالت إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تؤيد الاستراتيجية الطويلة الأجل التي تهدف إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ١٥٣/٤٩. وأكدت ممثلة سنغافورة أهمية القواعد المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين والقرار الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والقاضي بجعل الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٢ عقد المعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٨ - وانتقلت إلى الحديث عن الأسرة فقالت إنها موضوع له مكانة بارزة في نظر بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ذلك أن الأسرة ليست فقط مؤشرا للطموحات الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع، ولكنها مؤشرا أيضا لصحته الاقتصادية. ثم قالت إن التنمية الاقتصادية كثيرا ما تهز، مع ذلك، أسس الخلية الأسرية. وأوضحت أن الرابطة التي تدعم أهداف السنة الدولية للأسرة شرعت في تنفيذ مشاريع مشتركة لتعزيز قدرات الأسرة.

١٩ - وقالت ممثلة سنغافورة في خاتمة حديثها إن المبادرات الوطنية والإقليمية يجب أن يكملها تعاون دولي متزايد وذلك إذا أريد سد الفجوة الفاصلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأضافت أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تؤيد العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل إدماج مختلف سياسات التنمية الاجتماعية في السياسة العالمية لتنمية المجتمع الدولي.

٢٠ - **السيد السديري** (المملكة العربية السعودية): قال إن حكومة المملكة العربية السعودية تبذل قصارى جهدها لتشجيع التنمية الاجتماعية. وأوضح أن النظام الأساسي للحكم القائم على تعاليم الشريعة الإسلامية يدعو إلى التشاور ووضع القوانين واللوائح المنصفة للجميع، لا سيما فيما يتعلق بالحق في العمل والحق في حرية التنقل. وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، أوضح أن الدولة تقدم المساعدة إلى جميع المواطنين الذين يواجهون مشاكل اجتماعية أو اقتصادية يعجزون عن التغلب عليها، وذلك بهدف وقاية المجتمع من الانحراف وتمكين هذه الفئة من السكان من الوفاء باحتياجاتهم. وقال إن الدولة تشجع بوجه خاص الأسر على إعالة الأيتام، وتدعم البرامج التي تم وضعها بهدف تقديم المساعدة المالية والمادية للمعوقين الذين يعيشون في أسرهم، وتقدم الدعم إلى الجمعيات الخيرية، كما أنشأت مؤسسات مثل دور الحضانة ومراكز التأهيل المهني للمعوقين ومراكز رعاية الأطفال المشلولين ومراكز الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة.

٢١ - وتابع قائلا إن نظام الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، الذي أنشئ في عام ١٩٦٢، يهدف إلى تحسين ظروف معيشة فئات كثيرة من الأشخاص بمنحهم معاشات (المسنون، واليتامى، والأرامل، والمطلقات) ومختلف أنواع المساعدة (أسر السجناء، وضحايا الحوادث). وذكر أن مجموع هذه المساعدات بلغ في عام ١٩٩٦ مليارين و ٦٩٠ مليون ريال.

٢٢ - وأردف قائلا إنه يوجد في المملكة العربية السعودية، إلى جانب نشاط الدولة، شبكة من المؤسسات الخيرية التي تنطلق في عملها من مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي. وذكر أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تشجع هذه المؤسسات التي تعمل على الصعيد المحلي وتدفع لها إعانات سنوية تناهز قيمتها ٤٧ مليون ريال. وتهتم واحدة من أنشط هذه المؤسسات بالأطفال المعوقين. وأوضح أن هذه المؤسسات تمكنت في فترة تزيد على ١٠ سنوات من إلحاق عدد كبير من الأطفال بالمدارس العادية أو من متابعة دروس التأهيل في المراكز المنشأة لهذا الغرض. وفي عام ١٩٩٣، نظمت كذلك هذه المؤسسة مؤتمرا عالميا اشترك فيه ٤٠٠ خبير من العالم بأسره تمكنوا من تبادل البيانات والخبرة ووضع توصيات تتعلق برعاية المعوقين. وأوضح أن قانون العمل يلزم، في هذا الصدد كل صاحب عمل يستخدم ٥٠ عاملا فأكثر أن يستخدم نسبة ٢ في المائة على الأقل من المعوقين، إذا سمحت طبيعة العمل بذلك.

٢٣ - ومضى قائلا إن المملكة العربية السعودية في طريقها إلى تحقيق الأهداف المحددة في إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمحافظة في الوقت نفسه على القيم الدينية والأخلاقية التي تنص عليها الشريعة، وهدفها في ذلك توعية الفرد بمسؤولياته ووضعه في خدمة المجتمع.

٢٤ - وقال في خاتمة حديثه إن واجب مساعدة الدول النامية ينبع من دستور المملكة الإسلامي الذي يدعو إلى التضامن والعدل والأمن لجميع الأمم والشعوب. ومن هذا المنطلق خصصت المملكة العربية السعودية ٢٤٠ مليار ريال تقريبا لتمويل مشاريع مختلفة استفاد منها قرابة ٧٠ بلدا ناميا في العالم.

٢٥ - **السيدة باترسن** (استراليا): قالت إن استراليا بدأت بالفعل التحضير للسنة الدولية لكبار السن التي ستتيح للمجتمع بأكمله، ولا سيما للمنظمات المهنية والمؤسسات الخاصة والعامة والمنظمات غير الحكومية، المشاركة في العمل لصالح هذه الفئة من السكان. وأضافت أنه نظرا للتزايد السريع لعدد المسنين من سكان استراليا، فقد أنشأ البلد مجموعة كاملة من الخدمات المخصصة لهم تقوم بإدارتها السلطات العامة على كافة مستوياتها، والقطاعان العام والخاص، والمنظمات الخيرية، وكثير من المنظمات غير الحكومية. وقد اتخذت، فضلا عن ذلك، تدابير متنوعة اجتماعية ومالية لتمويل خدمات عالية الجودة مخصصة لكبار السن الذين يعيشون في مؤسسات ولضمان داخل دائم لهم.

٢٦ - وواصلت حديثها قائلة إن هذه السنة ستتيح ترويج رؤية أكثر إيجابية للشيخوخة وإظهار ضرورة تقديم ما يكفي من المعونة لصالح "الشيخوخة الفاعلة". وقد وضع نهج وطني منسق لتحقيق هذه الأهداف على المدى الطويل.

٢٧ - وأشارت إلى أنها عينت ناطقة باسم الأمم المتحدة بصفتها رئيسة المؤتمر الاسترالي لكبار السن، وهي مجموعة استشارية أناطت بها الحكومة مهمة إسداء المشورة لها في مجال مشاركتها في السنة الدولية لكبار السن، ووضع استراتيجيات للنهوض بكبار السن، وتقديم النصح لها بشأن المسائل المتصلة بالشيخوخة. ويمثل أعضاء المؤتمر أنواعا شتى من الاهتمامات ذات الصلة بالصحة، والتخطيط المالي، والتعليم والتجارة، والترفيه

والفنون، والسياحة والبيئة، والحياة العامة، والخدمات المجتمعية؛ ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات على شبكة الانترنت (http://www.health.gov.au/coa).

٢٨ - واسترسلت قائلة إن أنشطة المؤتمر الاسترالي لكبار السن، والفريق الخاص المعني بصحة كبار السن (وهو فريق أنشئ لتنسيق أنشطة الدولة والسلطات الاتحادية)، والتحالف الاسترالي لعام ١٩٩٩ (وهو شبكة من المنظمات غير الحكومية الوطنية)، تتيح فرصة فريدة لإنجاز الأهداف على المدى الطويل.

٢٩ - واختتمت حديثها قائلة إنه، ينبغي على وجه الخصوص في سياق الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، وضع نهج وطني منسق؛ والتشجيع على جعل مواقف الشعب أكثر إيجابية إزاء كبار السن والشيخوخة؛ والتشجيع على إقامة صلات بين الجيال؛ وتقديم منافع لكبار السن على المدى الطويل من خلال وضع سياسات وبرامج من جانب الحكومة والمؤسسات الخاصة والعامة والمنظمات المهنية والمنظمات غير الحكومية تراعي بشكل خاص احتياجات هذه الفئة.

٣٠ - السيد فاروق حسن (باكستان): قال إنه يرى أن التنمية الاجتماعية مرهونة بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. فبدون التنمية الاقتصادية لا يمكن تنمية الهياكل الأساسية وخلق فرص العمل وتحقيق التكامل الاجتماعي. فالهوة التي تزداد عمقا بين الأكثر فقرا والأكثر غنى لا تبشر بتحسن الحالة الاجتماعية في العالم. وأشار في هذا الصدد إلى تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٧ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٧ (E/1997/50) اللذين لا تبعث استنتاجاتهما على الابتهاج.

٣١ - وأضاف قائلا إنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تكرس دون تأخير، كما تعهدت بذلك، ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح البلدان النامية لكي تتيح لهذه البلدان إنعاش اقتصاداتها وخلق فرص العمل لديها بما يمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما ينبغي في نفس الوقت أن تستكشف الأمم المتحدة سبلا لحل المشاكل المتعلقة بمسألة الدين، وأن تضع برامج للتكيف الهيكلي تكون أكثر تركيزا على المجتمع، وأن تعزز تقديم المساعدة بهدف التشجيع على الاستثمار والتنمية بما يخلق الظروف المواتية لتحسين الحالة الاجتماعية في البلدان النامية.

٣٢ - ومضى قائلا إنه نظرا للتزايد السريع لعدد كبار السن في البلدان النامية للتركيز الشديد لكبار السن في البلدان المتقدمة النمو، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية وجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني أن توحد جهودها لوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج عمل لمواجهة هذه المشكلة.

٣٣ - ففي البلدان الفقيرة، تبدد الطاقات الكبيرة للشباب، الذين يمثلون القطاع الأكبر والأكثر إنتاجا من السكان، بسبب البطالة والمخدرات والتمييز الاجتماعي والأمية. وينبغي أن تسعى الحكومات، بمساعدة الأمم المتحدة إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها حتى تتيح للشباب الاستفادة من استراتيجيات التنمية الوطنية. وأعلم اللجنة أنه جرى في بلده إنشاء وزارة للشباب لتنسيق جميع برامج التنمية

المتصلة بالشباب؛ وبدأ من ناحية أخرى العمل ببرنامج لتقديم المساعدة في مجال الاستثمار بغرض مساعدة الشباب على تأسيس شركاتهم الخاصة بفضل ائتمانات مقدمة بشروط تفضيلية.

٣٤ - واسترسل قائلا إن النساء، وهن يمثلن فئة هامة أخرى من السكان تؤدي دورا أساسيا في التنمية وتدعيم الأسرة، هن أيضا من أضعف الفئات حالا. وبالتالي يجب أن يكفل لهن على سبيل الأولوية ومن خلال برامج وطنية، دخل ورعاية صحية مناسبان. وأشار إلى أن الحكومة الباكستانية أنشأت لذلك وزارة للنهوض بالمرأة تتولى تنسيق جميع البرامج التي تنفذ في هذا المجال.

٣٥ - ومضى قائلا إن باكستان تعترف بأهمية الأسرة في تدعيم المجتمعات وفي التنمية الاجتماعية. وبالتالي، فهي تؤيد تأييدا تاما أهداف عملية متابعة نتائج السنة الدولية للأسرة. وقد انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وصدقت على اتفاقية حقوق الطفل.

٣٦ - وأردف قائلا إن المعوقين مهملون أكثر من أي فئة أخرى من السكان ويستحقون لذلك أن تمنحهم الحكومات والمجتمع الدولي اهتماما خاصا. وينبغي وضع برامج تتيح اتخاذ تدابير فعالة لمنع الإعاقة ولإدماج المعوقين في المجتمع بجعلهم يشاركون فعلا في الأنشطة الوطنية. وأضاف أن الحكومة الباكستانية قد أنشأت وزارة للتعليم والرعاية الصحية المتخصصة تضطلع بوضع مختلف برامج العمل وتنسيقها وتنفيذها بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، لأغراض التأهيل الاجتماعي للمعوقين وإدماجهم في المجتمع، مع منح الأولوية للأطفال.

٣٧ - واختتم كلامه قائلا إن نقص الموارد يشكل العائق الأساسي للتنمية الاجتماعية للبلدان، ولذلك ينبغي للأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو تقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية من أجل دعم جهودها.

٣٨ - **السيد موهد سعيد** (ماليزيا): قال إن نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي تناول ثلاث مسائل شديدة الترابط وهي القضاء على الفقر والعمالة والوئام الاجتماعي، لم تنفذ بعد بالرغم من الاستعراض المتعمق الذي أجري عام ١٩٩٦.

٣٩ - واسترسل قائلا إن الخلية الأسرية التقليدية تعاني، بسبب التحضر والتنمية، من ضغوط وتغييرات كبيرة تؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية. ولذلك ينبغي تدعيم الأسرة في إطار التنمية الاجتماعية حتى تتمكن من مواجهة التحديث السريع ومن تنشئة مواطنين قادرين على تحمل المسؤولية. ولتحقيق ذلك، تقوم الحكومات الماليزية بتطبيق برنامج وطني لتنمية الأسرة بالتعاون مع المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، وأوساط أصحاب الأعمال، والمؤسسات الجامعية.

٤٠ - وأضاف أن من الأساسي أن يستغل الشباب طاقاتهم من أجل المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانهم. وبالرغم من أن الأطفال والشباب يشكلون معظم سكان العالم، فإن آراءهم لا تؤخذ دائما في الاعتبار. واعترافا من ماليزيا بالأهمية الحاسمة للأطفال والشباب، فقد ركزت على الصعيد الوطني على وضع برامج مبتكرة ترمي إلى تدريب الشباب في مختلف الميادين، وإلى زيادة مشاركتهم في الأنشطة الثقافية والرياضية،

وإلى إسناد أدوار قيادية إليهم، وإلى زيادة مساهمتهم في بناء صرح الأمة. فتطور القيم وأنماط الحياة، وخصوصا في المراكز الحضرية الكبيرة، وكذلك تطور التقنيات الإعلامية يقضيان بإعادة توجيه السياسات والبرامج لصالح الشباب. ولمواجهة هذا الوضع، لا يكفي أن يتحلى الشباب بالكفاءات العلمية والتقنية اللازمة، بل ينبغي أن يتحلوا أيضا بالقيم الأخلاقية.

٤١ - واستطرد قائلا إن ماليزيا تعتبر أن الاحتفال في عام ١٩٩٩ بالسنة الدولية لكبار السن وموضوعها "مجتمع لكل الأعمار" يأتي في حينه إذ أن برنامج عمل كوبنهاغن نص على وجوب السعي إلى حماية كبار السن على وجه الخصوص، بمن فيهم المعوقون. وبما أن الشيخوخة عملية تدوم كل العمر، فينبغي تهيئة جميع السكان لمواجهتها في الإطار العام لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فقد اتخذت تدابير من أجل الحفاظ على الروابط العائلية وحتى تأخذ الأسر على عاتقها رعاية كبار السن.

٤٢ - وأرد قائلا إن ماليزيا ملتزمة أيضا، على الصعد الوطني والإقليمي والدولي بالتشجيع على مشاركة المعوقين في المجتمع مشاركة تامة وعلى قدم المساواة. وهي تسعى بالتالي إلى كفالة تعليم المعوقين وتدريبهم وتأهيلهم، ولا سيما عن طريق برامج تعليمية خاصة وبرامج تهدف إلى مساعدة المعوقين على ضمان استقلالهم من الناحية الاقتصادية.

٤٣ - واختتم حديثه قائلا إن ماليزيا تثني على مساهمة المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات اجتماعية تكمل الجهود التي تبذلها الدولة.

٤٤ - **السيد سيمون - بادروس** (الأرجنتين): قال إن الأمانة المعنية بالتنمية الاجتماعية هي الهيئة المختصة في الأرجنتين بمعالجة المسائل الاجتماعية، بما فيها مكافحة الفقر. ومن أجل وضع نهج لإدارة هذه المسائل في البلد، أنشئ ضمن الأمانة مجلس اتحادي للتنمية الاجتماعية يضم وزارات الشؤون الاجتماعية لمحافظات البلد الـ ٢٤. وتتناول البرامج أساسا دعم الأسرة والمجتمع وتعزيز المجتمعات المحلية التي من شأنها أن تضطلع بدور جديد نتيجة الإصلاح الدستوري الذي يضمن تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة، ولا سيما لكبار السن والأطفال والنساء والمعوقين.

٤٥ - ففي هذا السياق، وضع البلد لصالح كبار السن خطة وطنية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ للمعونة الغذائية ولتقديم المساعدة فيما يخص الملبس والمسكن والصحة والنقل والترفيه والتعليم والتكامل الاجتماعي. ونظرا لترابط جميع أوجه الشيخوخة، ينبغي عدم الاكتفاء بتنسيق الأنشطة، بل وأيضا إيجاد توازن بين دور الأسرة ودور الدولة وجميع الأطراف التي تساهم في تلبية احتياجات هذه الفئة المتنامية من السكان.

٤٦ - وتابع كلامه قائلا إن العمالة في الأرجنتين تتسم بأهمية كبرى في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة. وهذا ما دعا إلى تنفيذ مشاريع خاصة لصالح أضعف فئات العاملين، ومنها الشباب والنساء والمعوقين.

٤٧ - وتتصل قوانين شتى، ومنها القانون القاضي بالتصديق على الاتفاقية ١٥٩ لمنظمة العمل الدولية، بالتأهيل المهني للمعوقين. كما وقعت عدة مؤسسات على ميثاق يهدف إلى ضمان التأهيل المهني للمعوقين وتمكينهم من القيام بأنشطة مدرة للدخل.

٤٨ - واستطرد قائلا إن الأرجنتين تنفذ برامج تمتنوعة تتصل بالأطفال والشباب، ولا سيما برنامج التغذية الوطني، الذي يرمي إلى تحويل قاعات الغذاء المدرسية إلى مراكز لنمو الأطفال، وبرنامج مساعدة القصر الذين يعيشون في ظروف شديدة الصعوبة، وبرنامج تعزيز تنمية الشباب، الذي يستهدف أساسا المستضعفين من الشباب على الصعيد الاجتماعي، وبرنامج تعزيز المجتمع المدني، الذي يرمي إلى تطبيق سياسة اجتماعية متوازنة تهدف إلى تحقيق رفاه الفئات المستضعفة من السكان. وأكد أنه ينبغي زيادة الموارد ومضاعفة الجهود كيما تعود البرامج الاجتماعية فعلا بالفائدة على الفئات المستهدفة من السكان. وقال إنه سوف توضع، في هذا الصدد في عام ١٩٩٨، خطة اجتماعية متكاملة تواصل الدولة من خلالها الاستثمار لصالح هذه الفئات من السكان.

٤٩ - **السيد شارما** (الهند): قال إن العمالة الكاملة والتكامل الاجتماعي هما الحل الأساسي بالنسبة للمشاكل الرئيسية ذات الصلة بكبار السن والمعوقين والشباب والأسرة. فهناك بالفعل صلة بين بطالة الشباب والإجرام، وحتى العنف السياسي وبالمقابل، فإن تدابير دعم العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة تساعد على تحقيق التكامل الاجتماعي، وبقدر ما تنشط عمليات التبادل في مناطق الحدود، فإنها تؤدي إلى التعاون الإقليمي.

٥٠ - وتابع حديثه قائلا إنه نظرا لتزايد عدد كبار السن، فإن المشاكل المتصلة بهذه الفئة من السكان تحظى باهتمام متزايد في الهند. ويقوم فريق من الخبراء حاليا بوضع سياسة عامة وطنية لصالح كبار السن تشمل الأنشطة الإنتاجية لهؤلاء الأشخاص، وما يجب تقديمه لهم من رعاية صحية ومسكن ودخل آمن ورعاية مؤسسية. وستراعى أيضا المشاكل الخاصة بالبلدان النامية مثل الهند (تمركز كبار السن في المناطق الريفية، والاعتماد على الزراعة، والأمية).

٥١ - وعلى الصعيد الدولي، يمكن أن يتيح الإطار التنفيذي للسنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩ وضع خطة طويلة الأجل لهذه الفئة. ففي البلدان النامية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية القصيرة الأجل، لا تراعى في عملية التخطيط احتياجات كبار السن والمعوقين وغيرهم من المهمشين، إذ أن الموارد الشحيحة تستثمر في كثير من الأحيان في مجالات أخرى تعتبر أكثر ضرورة وتعود بفوائد أكبر.

٥٢ - واختتم كلامه قائلا إن الهند قد اتخذت، في السنوات الأخيرة، تدابير متنوعة لصالح المعوقين. فقد وضعت الحكومة تعاريف، فضلا عن اختبارات نموذجية لتسجيل أنواع الإعانات. ونفذ على وجه الخصوص مشروع إنمائي بهدف استحداث تكنولوجيا تمكن من إنتاج أطراف تعويضية مناسبة بأسعار معقولة، والغرض في ذلك هو تسهيل تنقل المعوقين، وتوفير فرص عمل أكبر لهم، وضمان اندماجهم في المجتمع. وقد أتاحت هذه التكنولوجيا مساعدة المعوقين في أنحاء مختلفة من العالم، ولا سيما ضحايا الألغام الأرضية في جنوب آسيا.

٥٣ - **السيد محمد الحميميدي** (العراق): قال إن العراق كغيره من البلدان النامية يولي أهمية كبرى لموضوع التنمية الاجتماعية. ويبقى أنه على العراق أن يتكفل ببعض المهام الأخرى الناتجة عن الحصار الاقتصادي المفروض عليه منذ سبع سنوات.

٥٤ - وأضاف قائلا إن الاستراتيجية التي أعدتها السلطات العراقية من أجل ضمان التنمية الاجتماعية ترمي بالخصوص إلى تلبية الحاجيات الأساسية للمواطن وزيادة متوسط دخل الفرد، والتوزيع العادل للدخل القومي بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. ولذا فقد ركزت الدولة جهودها على الإسكان، والصحة، والتربية والتعليم حيث قامت ببناء ١٣١ مستشفى، و ٨٥١ مركزا صحيا لرعاية الأطفال والأمهات يقدم فيها العلاج والدواء مجانا، بالإضافة إلى ٩١٧ ٨ مدرسة ابتدائية و ٧١٩ ٢ مدرسة ثانوية. وعلى صعيد آخر أخذت الدولة على عاتقها أمر المسنين والمعوقين كما أولت عناية خاصة للأسرة، وللأطفال ولمشاركة المرأة في الحياة الفاعلة.

٥٥ - واستطرد قائلا إن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق يعرقل بدرجة كبيرة تطبيق هذه الاستراتيجية، نظرا لأن كل عملية إنمائية تقوم على ثلاثة عناصر أساسية: وهي الموارد المالية، والتعاون الدولي، والإرادة السياسية للدولة. والعراق يعتمد في تنميته على موارده النفطية. بيد أن الجزاءات الاقتصادية التي يخضع لها منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ تمنعه من تصدير نفطه ومن التصرف في أرصدته المالية الموجودة بالخارج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي تصر على استمرار فرض الجزاءات تسلط ضغوطا على سائر البلدان وتمنعها من التعاون مع العراق. وفي ظل هذه الظروف فإن إرادة دولة ما، مهما عظمت، لا يمكنها أن تنجز عملية التنمية بمفردها.

٥٦ - واستطرد قائلا إن أحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاجتماعية هو تحقيق الصحة للجميع. وفي هذا المجال كان للحصار آثار مأساوية كما يشهد على ذلك عدد المسنين الذين يزيد عمرهم عن ٥٠ عاما في تموز/يوليه ١٩٩٧ والذين ماتوا بسبب ضغط الدم (٤٠٩) أو بسبب مرض السكر (٢٢٤). وكان عدد هذه الوفيات ١٢٢ في تموز/يوليه ١٩٨٩ بالنسبة لضغط الدم و ٦٢ في تموز/يوليه ١٩٨٧ بالنسبة لمرض السكر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعوقين يشكون من نقص الأدوية، ومن تدهور نوعية الخدمات مما يعطل تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. وكان للحصار أيضا انعكاسات على سوق العمل بسبب انخفاض عدد المشاريع في جميع فروع النشاطات. كما انعكست آثاره حتى على قطاع التربية والتعليم كما يشهد على ذلك ارتفاع نسبة المنقطعين عن التعليم لعدة أسباب، منها أن الأولياء يشجعون أبناءهم على ترك المدرسة بسبب ضيق الحال. وأضاف أن النساء من جانبهن يُجبرن على القيام بمهن غير منتجة للتمكن من سد حاجات الأسرة وذلك على حساب أنشطتهن الاجتماعية ومما يقلص دورهن في المجتمع.

٥٧ - وقال إن الوضع الصعب الذي يعيشه الشعب العراقي نتيجة العقوبات الاقتصادية أثار ردود فعل عديدة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأورد كمثال الفقرة ١٤ من المرفق الثاني للوثيقة (A/51/L.78).

٥٨ - واختتم حديثه قائلا إن الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يمكن أن ينجز إلا في ظل نظام عالمي قائم على الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والحوار بين الشعوب.

٥٩ - **السيد فيداوري** (بوليفيا): قال إن المؤتمرات الدولية المعنية بالتقدم الاجتماعي أكدتا على الطابع العالمي للتنمية المستدامة المتمحورة حول الإنسان وعلى أهميتها. وقال إن بوليفيا تطبق بالكامل استنتاجات هذه المؤتمرات إذ أنها تولي اهتماما خاصا لحقوق المرأة، والشباب، والمسنين، والمعوقين، والسكان الأصليين. واستدرك قائلا إن هناك عقبات شتى، هيكلية أحيانا، تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة المتمثلة في القضاء على الفقر.

٦٠ - وقال إن الحكومة البوليفية عازمة على تحسين مستوى المعيشة لسكانها في الأمد القصير بتطبيق تدابير ترمي إلى توفير أفضل إمكانيات العمالة وزيادة الدخول، لا سيما بالنسبة لفئات المجتمع المستضعفة. وخطط التنمية تكفل العدالة والمساواة في الفرص للجميع في مجال التعليم، والإسكان، والصحة، والخدمات الأساسية.

٦١ - وأضاف أن وفد بوليفيا يرحب بالتقرير المتعلق بقواعد تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين (A/52/56) ويؤيد برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، لا سيما الجانب المتعلق بالمعوقين. وأكد أن وفد بوليفيا يساند برامج إزالة الألغام، وتأهيل ضحايا الألغام الأرضية، ويؤيد الإعلانات الرامية إلى منع هذه الأسلحة المريعة بصفة عاجلة نظرا لأنها تمثل مشكلة اقتصادية وبشرية على الصعيد العالمي.

٦٢ - واستطرد قائلا إن بوليفيا ترحب بتقرير الأمين العام عن الإطار التنفيذي للسنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩ (A/52/328)، خاصة وأنها تطبق إصلاحات هيكلية لنظام المعاشات التقاعدية وتطبق تدابير أخرى لفائدة المسنين. واختتم حديثه قائلا إن التعاون الدولي والمساعدة التقنية ودعم المؤسسات المالية الدولية للجهود التي تبذلها الدول تكتسي أهمية كبرى في هذا الشأن.

٦٣ - **السيدة بويكو** (أوكرانيا): لاحظت أن المشاكل الداخلية لبعض البلدان تتجاوز الحدود الوطنية وتؤثر على تنمية المجتمع العالمي بأسره. وقالت إن أوكرانيا، على غرار عدة بلدان تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية، تعيش فترة تحول وعملية تثبيت صعبة. وهي تعمل جاهدة على أن تحسن قبل كل شيء وضع الفئات الأضعف حالا من سكانها وعلى ألا تقلص برامجها الاجتماعية بالرغم من قلة مواردها المالية. ونظرا لتعقد الوضع الاجتماعي في أوكرانيا بسبب الشيخوخة السريعة لسكانها، فإن وفد أوكرانيا يؤيد التدابير المقترحة في تقرير الأمين العام (A/52/328) ويأمل ألا تقتصر الرغبة في تحسين وضع المسنين على السنة الدولية لكبار السن، وأن تتعداها إلى القيام بأعمال مشتركة لإيجاد حلول عالمية للمشكلة.

٦٤ - وقالت إن أوكرانيا بسبب عدم كفاية الموارد المالية لا يسعـُها أن تعتني بالشكل الذي تريده بمعوقيها، الذين ازداد عددهم عقب كارثة تشيرنوبيل. وأوكرانيا ترحب بتقرير الأمين العام (A/52/351) وبالتقرير النهائي للممثل الخاص للجنة التنمية الاجتماعية (A/52/56). وأضافت أن أوكرانيا دعت لوضع استراتيجية تقوم على المبادئ الواردة في قواعد تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين التي وردت أيضا في شكل برنامج عام لحل المشاكل الناجمة عن العجز، وفي شكل برنامج دولة يهدف إلى تطوير طب تقويم الأعضاء وفي شكل تدابير ترمي إلى إعطاء المعوقين حرية أكبر في الحركة.

٦٥ - واستطردت قائلة إن وفد أوكرانيا يولي أهمية كبيرة لاعتماد برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعده، وهو برنامج هي واثقة من أنه سيسمح بوضع خطة عالمية للتنمية ترمي إلى حل مشاكل الشباب. وهي ترحب بأن الألفية الثانية ستبدأ بالاحتفال بالسنة الدولية للشباب. وقالت إنه يتعين لا محالة تطبيق برنامج العمل على المستوى الوطني ولكن من المستصوب وضع آلية تراقب تطبيق هذا البرنامج، كما أن الدعم العالمي الواسع لا يمكن إلا أن يسهل تحقيق أهدافه.

٦٦ - وأردفت قائلة إن التعاون البناء المفيد لجميع الأطراف فيما بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجال التنمية الاجتماعية أمر ضروري. ويتعين على الأمم المتحدة أن تقدم الدعم التقني والاستشاري والمالي لهذه البلدان بالإضافة إلى تقديم المساعدة في مجال الإعلام من أجل إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع اجتماعية ملموسة على الصعيد الوطني.

٦٧ - وأكدت أن أوكرانيا على اقتناع راسخ بأنه يمكن المساهمة في زيادة فعالية المنظمة بأكملها من خلال إصلاح مختلف عناصر المنظومة، ويمكن بالخصوص تحقيق الأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٦٨ - **السيدة العـَوضي** (الكويت): قالت إن اهتمام الكويت بالمعوقين ينطلق من المبادئ التي أقرها الدستور الذي يكفل المعونة الاجتماعية والطبية للمواطنين في حالة الشيخوخة، أو المرض، أو العجز عن العمل. ولا تقتصر خدمات الرعاية الاجتماعية التي تلقى الدعم المتصل من قبل الدولة على الدعم المادي فقط، بل تشمل أيضا المجالات الصحية والتربوية والرياضية.

٦٩ - وأضافت أن قانون رعاية المعوقين صدر في الكويت في نهاية عام ١٩٩٦، وهو يعكس الاهتمام المتزايد للدولة بهذه الفئة. ويتعلق الفصل الثاني من هذا القانون بحقوق المعاقين ويقضي بإنشاء المجلس الأعلى للمعاقين الذي يرأسه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل. ويتعين على الدولة بموجب هذا القانون أن توفر للمعوقين الخدمات العلاجية الطبية المستمرة بداخل البلاد أو خارجها عند الضرورة، والخدمات الوقائية المطلوبة للحد من أسباب الإعاقة خلال فترة الحمل وبعد الولادة، وأن تؤمن مساكن بمواصفات خاصة للمعوقين الذين يستوفون الشروط اللازمة وتعمل الدولة على توفير مراكز التأهيل والورش ودور الإيواء للمعوقين؛ ومنح الموظفة المعاقة إجازة خاصة بمرتب كامل لا تحسب من إجازاتها الأخرى إذا كانت حاملا، ومنح المعاق معاشا تقاعديا إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ١٥ سنة على الأقل بالنسبة للذكور (١٠ سنوات بالنسبة للإناث)، والتقيد بالمواصفات العالمية التي يحتاجها المعوقون في جميع الأماكن العامة التي يرتادونها؛ وتزويد وسائل المواصلات بكل ما يلزم لتسهيل حركتهم عند استعمالها، وإعفاء الأدوات المستوردة اللازمة للأشخاص المعوقين من الرسوم والضرائب وتعيين عدد من المعوقين المؤهلين مهنيا بحيث لا يقل عن ٢ في المائة من الوظائف العمومية.

٧٠ - واستطردت قائلة إن سلطات الكويت تسعى إلى التخفيف من حدة الآثار المترتبة عن الاحتلال العراقي للكويت على المعوقين. فقد تعرضوا إلى مختلف أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة وهم غير قادرين

على الدفاع عن أنفسهم. وقد مات بعضهم من جراء التعذيب أو الحرمان من الغذاء والدواء، مما يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

٧١ - وأردفت قائلة إن مسؤولية الدولة في رعاية المعوقين بعد تحرير البلاد قد ازدادت نظرا لازدياد أعدادهم من معوقي الحرب وضحايا التعذيب وضحايا انفجار الألغام الأرضية التي خلفها الاحتلال العراقي في أراضي الكويت. وقد بلغ عدد الإصابات في صفوف المدنيين من جراء هذه الألغام ٣٠٠ ٢، (تبلغ نسبة إصابات الأطفال ٧ في المائة منها) منهم ٧٠٠ ١ شخص لقوا حتفهم.

٧٢ - وتهدف الدولة من السياسات والإجراءات التي تتخذها لحماية هذه الفئة إلى إزالة الآثار النفسية والاجتماعية التي نجمت عن الممارسات غير الإنسانية المشار إليها أعلاه، وتمكين المعوقين من التمتع الكامل بحقوقهم في الحياة والتعليم والعمل والرعاية الصحية وبالتالي من الاندماج في المجتمع.

٧٣ - واختتمت حديثها قائلة إن دولة الكويت تسترشد في أعمالها لفائدة المعوقين بمختلف خطط العمل والبرامج الدولية كما تأخذ في الاعتبار العناصر المقترحة في الاستراتيجية الطويلة الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

٧٤ - **السيدة بان ثي ثان فان** (فييت نام): قالت إنها تؤيد الكلمة التي أدلت بها ممثلة سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتشاطرها الرأي تماما.

٧٥ - وأضافت أن برنامج العمل العالمي المتعلق بالشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها شكل أساسا لعدد كبير من المشاريع والبرامج التي جرى الاضطلاع بها على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي في مجال التعلم والعمالة والقضاء على الفقر والصحة. وأردفت قائلة إن عددا كبيرا من البلدان ومن مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية قد بدأت التحضير للسنة الدولية لكبار السن التي سيُحتفل بها سنة ١٩٩٩. أما فيما يتعلق بقواعد تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين فقد حظيت بدعم كبير وهي تؤدي دورا هاما في تحسين مركز المعوقين في العالم وزيادة مشاركتهم.

٧٦ - ومضت قائلة إن حكومة فييت نام، بالرغم من الصعوبات العديدة التي تواجهها، تعمل جاهدة على إدماج السياسات المساندة للفئات المستضعَفة والمحرومة في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى تطبيق سياسات تفضيلية لفائدة هذه الفئات. وأضافت أن من الضروري أيضا العمل على حماية هوية الأمة والحفاظ عليها وعلى تقاليدها وقيمها الثقافية وعلى الدفاع عن دور الأسرة بوصفها الهيكل الأساسي للمجتمع. وذكرت أن وفد فييت نام يدعم التدابير العامة المقترحة في تقرير الأمين العام (A/52/57) الرامية إلى دعم الأسرة، ولا سيما دور المرأة وظروفها. وإن حكومة فييت نام قد أدمجت على صعيد آخر تنمية الأسرة في الاستراتيجية المشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

٧٧ - وقالت إن المسنين يشكلون ١٠ في المائة من السكان، وهم يقومون دائما بدور هام في الأسرة وفي الحياة الاجتماعية للشعب الفييتنامي. وبمناسبة اليوم الدولي لكبار السن الذي سيُحتفل به في غرة تشرين الأول/أكتوبر نظمت الرابطة الفييتنامية للمسنين في هانوي، بالتعاون مع اللجنة المركزية لاتحاد الشباب، حلقة دراسية حول المسنين والتفاعل بين الأجيال. ودارت المناقشات حول زيادة التنسيق بين الرابطة والتنظيمات الحكومية المختصة والمنظمات الشعبية والحكومية. وأعلنت الحكومة بهذه المناسبة عن قرارها بإنشاء لجنة وطنية معنية بالسنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩. وقد بدأت الأنشطة التحضيرية لهذه السنة على الصعيد المحلي والوطني في كامل البلاد.

٧٨ - وأردفت قائلة إن فييت نام تطبق عدة سياسات وتدابير لفائدة المعوقين الذين خلفتهم سنوات الحرب الطويلة وهي عازمة على حماية حقوقهم.

٧٩ - واختتمت حديثها قائلة إن حكومة فييت نام ستشارك بنشاط في الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة لفائدة الشباب والمسنين والمعوقين وستعمل جاهدة على زيادة التعاون مع البلدان والمنظمات الأخرى من أجل تعزيز حماية حقوق هذه الفئات من السكان وتشجيعها.

٨٠ - السيد غوبارفيتش (بيلاروس): قال إن وفد بلده مستعد للمشاركة على نحو نشط جدا في تحضيرات وأعمال الدورة الاستثنائية التي ستكرسها الجمعية العامة لاستعراض وتقييم مدى تنفيذ القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية مما سيعطي بالتأكيد زخما جديدا لتلك الدورة.

٨١ - وأضاف أن بيلاروس تدرك تماما أنه بتسوية مشكلة العمالة يتم التغلب على معظم المشاكل الاجتماعية. وهي ترحب في هذا الصدد بالأولوية التي منحتها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السابقة للعمل المنتج وتعرب عن ارتياحها الكامل لسير المناقشات وكذلك لمحتوى الوثائق التي اعتمدت.

٨٢ - وقال إن بيلاروس التي لا تشاطر الذين يرون أن البطالة أمر لا مفر منه تشاؤمهم، وهي لا تدخر أي جهد لتحقيق العمالة المنتجة الكاملة القائمة في كنف النمو الاقتصادي المستدام. ولا شك في أن السياسات المتعلقة بالعمالة تصطدم في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال بارتفاع معدلات البطالة وزيادة عدد العاملين لبعض الوقت فقط وهي مشاكل لا مفر من أن تتفاقم مع تواصل الإصلاحات. علاوة على ذلك، وبعد إعادة توزيع رأس المال، أصبح جزء أكبر من السكان يعيش تحت خط الفقر. ولذلك ترحب بيلاروس بالاستنتاجات التي اعتمدتها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والثلاثين بشأن موضوع "العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة" وهي ترحب بالدعوة التي وجهتها تلك اللجنة إلى المجتمع الدولي لكي يشجع الاستثمارات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرا لخصائص تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وتأمل بيلاروس أن تنير هذه الاستنتاجات وغيرها من الاستنتاجات التي اتخذت بتوافق الآراء، السبيل بالنسبة لجميع القرارات التي ستتخذ بشأن هذه المسألة في المستقبل.

٨٣ - ومضى قائلا إن بيلاروس، إذ تدرك أن حل مشاكل التنمية الاجتماعية يقع في المقام الأول على عاتق البلدان ذاتها، فقد وضعت نظاما لرعاية جميع المقيمين الدائمين في البلد: الإعانات الأسرية والتعويضات المقدمة لبعض الفئات السكانية (ضحايا الحرب والقمع أو الفاشية والأسر الكثيرة الأفراد والمعوزون). وهي تقدم أيضا إعانة اجتماعية إلى المواطنين العاجزين عن العمل. وهي إذ تحرص على تحقيق التوازن بين الجنسين فقد بدأت خطة عمل وطنية لتحسين أوضاع المرأة. وتمنح بيلاروس عطلة أسبوعية بيوم واحد للأم التي لها طفلان أو أكثر وهي تستعد لتنقيح قانون العمل لمنح تعويضات للعاملات اللاتي لهن أطفال معوقون.

٨٤ - وأردف يقول إن مسألة التمويل هي بطبيعة الحال المسألة الرئيسية في إصلاح النظام الوطني للرعاية الاجتماعية. فقد كانت جميع البرامج الاجتماعية في أيام الاتحاد السوفياتي السابق تمول على وجه الحصر من ميزانية الدولة. وتوجد في الوقت الحاضر أموال خارجة عن الميزانية خاصة بالضمان الاجتماعي والعمالة.

٨٥ - واسترسل قائلا إن بيلاروس لا تستطيع أن تحل بمفردها جميع المشاكل التي تعترضها. لذا فهي ترى أن على هيئات الأمم المتحدة أن تراعي بدرجة أكبر، في وضع وتنفيذ السياسات الاجتماعية المصالح والمشاكل الخاصة بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وينوي البلد فعلا الاستفادة من الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء التي توفرها الأمم المتحدة في مجالات وضع وتحسين النظم الوطنية للرعاية الاجتماعية ومكافحة البطالة وتنمية الأعمال الحرة للعاطلين وتنمية المشاريع الصغيرة ولا سيما في المناطق الريفية.

٨٦ - السيد إحميدة (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن التقدم الهائل الذي حققته البشرية في مختلف المجالات والنمو الاقتصادي الذي شمل العديد من مناطق العالم، ونحن في نهاية القرن العشرين، يتزامنان مع تدهور الحالة الاجتماعية في العالم بأسره. وفي داخل الدول، تتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء وهذه الحالة ستتفاقم إذا لم تتوافر الإرادة السياسية لجميع الدول للعمل معا لتوفير الموارد المالية الكافية لمعالجتها.

٨٧ - ومضى يقول إن في كل المجتمعات، تمثل الأسرة الوحدة الاجتماعية الأساسية ويعتمد استقرار كل مجتمع على وحدة تلك الخلية. فهي المربي للطفل والمرشد والدليل للشباب والسند لكبار السن. ومن ثم تعد حماية الأسرة والمحافظة على تماسكها الخطوة السليمة نحو معالجة جميع الأمراض الاجتماعية من جريمة ومخدرات وفقر والرفع من مستوى كل الفئات الاجتماعية.

٨٨ - واستطرد يقول إنه مع تزايد أعداد كبار السن واختفاء الأسرة الموسعة في العديد من المجتمعات، من الضروري اليوم البحث عن كيفية تقديم المساعدة الاجتماعية لكبار السن وكيفية الاستفادة بما يتمتعون به من خبرة وإدماجهم في المجتمع. ويمثل القرار بإعلان سنة ١٩٩٩ سنة دولية لكبار السن خطوة في الاتجاه السليم.

٨٩ - ومضى يقول إن لا غرابة في أن تكون بلاده من أوائل الدول التي أثارت مشكلة المعوقين. فحروب الآخرين التي دارت على الأراضي الليبية وآثارها ما زالت قائمة حتى الآن وتتمثل في الألغام التي زرعت في مساحات واسعة من أراضينا والتي لا تزال تقتل أو تشوه الليبيين. ومن ثم، فإن بلاده تدعم كل الجهود المبذولة لتسهيل دمج المعوقين في المجتمع.

٩٠ - وأضاف قائلا إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية العالمية السيئة قد أثرت على حياة كل الفئات الاجتماعية بما فيها الشباب الذين انتشرت بينهم البطالة وإساءة استعمال المخدرات والاتجاه إلى العنف مما يتطلب تداخلا عاجلا لوضع هذه القوة الحية في خدمة المجتمع.

٩١ - وختم بالقول إن التعاون الدولي في مسائل التنمية الاجتماعية يجب أن يرتكز على احترام الثقافات والقيم الحضارية لمختلف المجتمعات وعلى الاحترام المتبادل بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وهو ما يمثل أساسا ضروريا لاستتباب السلام الدولي.

٩٢ - السيد كارنزا (غواتيمالا): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به تنزانيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن قراءة تقرير الأمين العام عن السنة الدولية للأسرة (A/52/57) تبعث على الاعتقاد بأن السنة لم يتبعها عمل كبير يذكر وسيتعين مضاعفة الجهود لبلوغ الأهداف ولا سيما في البلدان النامية. وفيما يتعلق بتدابير المتابعة الإضافية التي ينبغي أن تتخذها الأمانة العامة بشأن السنة، فإن من الواضح أنها لن تكون كافية إذا قصرت على متابعة الترتيبات المتعلقة بالأسرة التي أدرجت في الإعلانات وخطط العمل الدولية التي اعتمدت في كبرى المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا. فهذه الترتيبات ليست سوى تكرار لما سبق قوله وهي لا تساعد على المضي عمليا في تحقيق الأهداف الرئيسية للسنة. لذلك ترى غواتيمالا أن على هيئات الأمم المتحدة أن تساعد بقدر أكبر الحكومات على وضع سياسات وبرامج لفائدة الأسرة وأن على لجنة التنمية الاجتماعية أن تتابع باهتمام مسألة متابعة السنة في دوراتها القادمة.

٩٣ - ومضى يقول إن المرء لا يسعه إلا أن يرحب بالمبادرات التي اتخذتها بعض البلدان لمتابعة السنة ولكن ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أنه لا تتوفر لمعظم البلدان النامية وأقل البلدان نموا إمكانيات وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لفائدة الأسرة. وبالتالي فإنه لمن دواعي القلق أن يلاحظ المرء من الفصل من تقرير الأمين العام المكرس لمتابعة السنة على الصعيد الدولي (A/52/57) أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية هي المنظمات الوحيدة التي قامت بأنشطة في ذلك الصدد.

٩٤ - واسترسل قائلا إن غواتيمالا لا تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من التبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة الأسرية الذي يفتقر إلى الأرصدة الكافية وتدعو الأمانة العامة إلى التعريف بوجوده لإبلاغ المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية للبلدان النامية أن بإمكانها الاستفادة منه.

٩٥ - وأشار إلى وجود أعداد كبيرة من الشباب في غواتيمالا تمثل نسبتهم قرابة ٦٠ في المائة من السكان. وقال إن الحكومة الغواتيمالية تتبع لفائدتهم، سياسة عامة وطنية متعددة القطاعات تستمد مبادئها من برنامج العمل الدولي المتعلق بالشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها وأن من أهم ما أسفرت عنه تلك السياسة العامة إنشاء مجالس للشباب في المناطق الريفية.

٩٦ - وأضاف أن الوفد الغواتيمالي يرحب بعرض الحكومة البرتغالية لاستضافة المؤتمر الوزاري العالمي للشباب لعام ١٩٩٨ الذي سيكون فرصة ممتازة لمناقشة تطبيق خطة العمل العالمية للشباب وتعزيزها.

٩٧ - وفيما يتعلق بالتعليم للجميع، قال إن المرء لا يسعه سوى أن يلاحظ أن التقدم المحرز بطيء جدا ويصطدم بعقبات تتعاظم باستمرار. ويجري الآن في غواتيمالا تنفيذ برامج وطنية للتعليم تراعي التعددية اللغوية والثقافية لسكان مناطق البلد الريفية.

٩٨ - السيدة لاكانلال (الفلبين): قالت إنه بعد مرور عامين على عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يبقى التقدم المحرز في مجال مكافحة الفقر غير متكافئ. وأضافت أنه إذا كان من الواضح أن المسؤولية الأولى في هذه المكافحة تقع على عاتق الحكومات، فإن من الواضح أيضا أن هذه الحكومات يجب أن تستفيد من دعم المجتمع الدولي حتى تحقق أهدافها.

٩٩ - وتابعت حديثها قائلة إن الحكومة الفلبينية، وهي تدرس تماما أن عليها ضمان التنمية الاجتماعية لسكانها من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستمر، تنفذ حاليا برنامج عمل اجتماعي يعطي الأفضلية للسكان المحرومين - وهي لا تحاول توفير الرعاية الاجتماعية لهم فحسب، بل تحاول أن توفر لهم أيضا سبل كسب عيشهم - وللشباب. وواصلت كلامها قائلة إن الحكومة تدرك، مع ذلك، أنها لن تستطيع أن تحقق بمفردها الأهداف التي رسمتها، وأنها بحاجة في ذلك إلى التعاون الدولي. وأضافت أن الوفد الفلبيني يؤكد في هذا الصدد أنه يؤيد تماما الإعلان الذي أدلت به سنغافورة باسم البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وكذا برامج الأمم المتحدة ومبادراتها في مجال التنمية الاجتماعية. وقالت إن الوفد يؤكد أيضا أن الفلبين ستحتضن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ المؤتمر الخامس لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية الاجتماعية.

١٠٠ - ومضت قائلة إن المعوقين البالغ عددهم ٦,٥ ملايين شخص يمثلون حوالي ١٠ في المائة من سكان الفلبين. واعتمدت الحكومة لفائدتهم سياسة عامة وطنية تركز فيها بالأساس على الوقاية والإدماج وعدم التمييز. وبالإضافة إلى ذلك، تحرص الحكومة على الدفاع عن حقوقهم الأساسية، وفقا للباب المخصص لهم من الخطة الفلبينية للدفاع عن حقوق الإنسان، ١٩٩٦-٢٠٠٠، وبعبارة أخرى، أنشئت جميع الأجهزة المؤسسية الضرورية لحل مشاكلهم لكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ومن أجل أن يتمكن المعوقون من العيش على قدم المساواة مع بقية السكان، يجب التمكن على وجه الخصوص من تغيير عقليتهم.

١٠١ - واسترسلت قائلة إنه فيما يتعلق بالوثائق المعروضة على اللجنة، يرحب الوفد الفلبيني بتقرير الأمانة العامة عن استعراض وتقييم برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (A/52/351) وبتقرير المقرر الخاص عن رصد تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين (A/52/56)، إذ تتيح هاتين الوثيقتين الخروج بفكرة واضحة جدا عن حالة المعوقين في العالم وعن المشاكل التي ينبغي حلها في المستقبل. وتلاحظ الفلبين مع الارتياح أن الحكومات أصبحت تدرس بشكل متزايد المشاكل التي تعاني منها هذه المجموعة من السكان، ولكنها تأسف لأن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمؤسسات الحكومية الدولية.

١٠٢ - وتابعت حديثها قائلة إن المقرر الخاص لشؤون المعوقين أشار في التقرير النهائي الذي أعده عن تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين أن هذه القواعد لا تتضمن أحكاما محددة تتعلق بالأطفال المعوقين. وإدراكا لهذه الحالة ولضرورة توجيه المزيد من الاهتمام لحالة هؤلاء الأطفال، اعتمدت الفلبين مشروع قرار يخصهم، عرض على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والثلاثين. وأضافت أن الوفد الفلبيني يهنئ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالأطفال المعوقين للعمل المتميز التي أنجزته هذه المنظمات. ويعتزم الوفد الفلبيني عرض مشروع قرار يرمي إلى اعتماد تدابير تكميلية لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ويأمل أن يحظى هذا القرار بدعم واسع من جانب الوفود الأخرى.

١٠٣ - وواصلت حديثها قائلة إن وضع سياسة جيدة لفائدة الشباب يعد ضرورة حتمية بما أن هؤلاء الشباب يشكلون نسبة كبيرة من السكان في الفلبين. وإن اللجنة الفلبينية للشباب، المكلفة بإعداد سياسة وطنية لفائدة الشباب وبتنسيق تطبيقها، تنفذ بحزم برامج تمكن الشباب من خلق مشاريع وتمكن بعض مسيري الشباب من تلقي التدريب، وتعد الحكومة الفلبينية حاليا برنامج تنمية متوسط الأجل لفائدة الشباب للفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٤. وقالت إن الفلبين ترحب باقتراح البرتغال استضافة المؤتمر العالمي لوزراء الشباب في عام ١٩٩٨، وهو مؤتمر سيمكن من تقييم مدى متابعة برنامج العمل العالمي المتعلق بالشباب. وأضافت أن الفلبين تعتزم المشاركة بنشاط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر ذاته.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالأسرة، قالت إن الفلبين تدعم المبادرات الرامية إلى إدماج الأحكام المتعلقة بالأسرة بشكل منهجي في استراتيجيات التنمية، وكذا التوصيات الواردة في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام عن السنة الدولية للأسرة (A/52/57).

١٠٥ - واختتمت كلامها قائلة إنه فيما يتعلق بالشيخوخة، يؤيد الوفد الفلبيني التوصيات بشأن التدابير الاستراتيجية التي ينبغي اتخاذها من أجل تحقيق الأهداف الكبرى الواردة في التقرير عن الإطار التنفيذي للسنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩ (A/52/328). ويحرص الوفد على أن يبلغ اللجنة أن رئيس البلاد قد نشر مؤخرا إعلانا يبلغ فيه أنه سيجري الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩ في جميع أنحاء البلاد وأن فريقا عاملا خاصا قد أنشئ للتخطيط لأنشطة الاحتفال بالسنة على الصعيد الوطني.

١٠٦ - السيد أفشري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المشكلة الكبرى التي تتعلق بالأسرة تتمثل في معرفة كيفية حمايتها من الآثار المدمرة للحرب والفقر والعنف والتطور المستمر للمجتمع. وبما أن هذا المشكل قائم على الصعيد العالمي، فإن من الواجب التصدي له من منظور دولي، والتشاور بشأنه من أجل إيجاد حلول ملائمة له ولو أن مسؤولية تنفيذ السياسات الملائمة تقع بطبيعة الحال على عاتق كل حكومة وكل مجتمع.

١٠٧ - وتابع حديثه قائلا إنه على غرار المشاكل التي تطرحها الأسرة، تعد المشاكل المتعلقة بالمسنين والمعوقين ذات نطاق عالمي. فهي لا توجد في المجتمعات النامية فحسب كما أن حلها ليس مجرد مسألة خطط وترتيبات عمل ولا حتى مسألة أموال ولكنها مسألة عقلية. فالأمر يتعلق بالفعل بمكافحة عدم الاكتراث بالآلام

والمعاناة التي يمكن للمرء أن يلاحظها في جميع أنحاء العالم. فتبادل الأفكار والبيانات بشأن التجارب في هذا المجال قد يكون مثمرا كما أن إمكانيات التعاون الدولي عديدة جدا.

١٠٨ - وفيما يتعلق بالشباب والمسنين، قال إن إيران تلقت مع الارتياح اعتماد برنامج العمل العالمي المتعلق بالشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وإعلان سنة ١٩٩٩ السنة الدولية لكبار السن وتعبر عن ارتياحها للأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الشيخوخة.

١٠٩ - وبخصوص السياسة الإيرانية في مجال التنمية الاجتماعية قال إن بالإمكان الرجوع إلى مرفق تقرير الأمين العام A/52/305 الذي يتضمن موجزا لتقرير بلاده. وإن البيانات التي قدمتها هيئات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية فيما يتعلق ببعض المؤشرات الاجتماعية تدل بوضوح على عزم الحكومة الإيرانية على تحسين الحالة الاجتماعية بصفة عامة ومصير السكان المحرومين على وجه الخصوص.

١١٠ - السيد روبوسيسي (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إنه يساند التصريحات المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد. وبعدما ذكر من جهة ثانية بأن الحدائق الغابوية الوطنية التي توجد بشرق بلاده قد دمرت جزئيا بسبب إقامة مخيمات اللاجئين الروانديين عليها وأن سكان البوادي أصيبوا بالفقر لكونهم جردوا من ماشيتهم من البقر (٥٠٠ ٠٠٠ رأس) وأن الحقول جنوب كيفو قد دمرت؛ ووجه نداء الى المجتمع الدولي لكي يساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية على النهوض من هذه الحالة الخطيرة التي عاشتها مؤخرا وأن يقوم بذلك بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بموجب قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

١١١ - السيد الحميميدي (العراق): قال ممارسا لحقه في الرد إنه يحترم جميع وجهات النظر ما دامت مبنية على أساس صحيح. إلا أن ذلك لا ينطبق مع الأسف على التصريح الذي أدلت به مؤخرا ممثلة الكويت بشأن سلوك القوات العراقية في بلادها عام ١٩٩١. وقال إن هذه ليست المرة الأولى التي يسمع فيها هذه الادعاءات وأنه سيرد عليها كلما تكررت. ولذلك فهو يود أن يؤكد أن ما قيل بشأن قضية حاضنات الأطفال التي أثارها مسؤول كويتي سام هو أمر ملفق تماما - الشيء الذي أكدته الصحافة العالمية - ويستهدف تأليب الرأي العام العالمي على العراق.

١١٢ - السيدة العوضي (الكويت): قالت، ممارسة لحقها في الرد، إنها تود أن تذكر بأنه خلال الأشهر السبعة التي دامها احتلال العراق للكويت عام ١٩٩١، لم ينج أي طفل وأي رجل وأية امرأة من المعاناة التي فرضها الجيش العراقي على السكان الكويتيين وأن أطفالا وأشخاصا بالغين تعرضوا للقتل و/أو الاغتصاب بحضور أسرهم، وأن جسامة المأساة التي عاشها الكويت، باختصار، تكذب تماما ما قاله ممثل العراق.

١١٣ - السيد لانغمور (مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية): قال موجزا للمناقشات التي خُصصت للبند ١٠٢ أن جميع الوفود أكدت بإجماع وقوة يثيران الاعجاب وبحكمة كبيرة الأهمية القصوى للتنمية الاجتماعية، واتفقت على السبل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، أي من خلال القضاء على الفقر وخلق فرص العمل

وتعزيز التماسك الاجتماعي. وأضاف أن الوفود وصفت بالتفصيل التدابير التي اتخذتها بلدانها من أجل مساعدة المسنين، والشباب، والمعوقين والأسر. وعمليات تبادل المعلومات هذه ليست مفيدة فحسب بل إنها تشجع أيضا بعض البلدان على أن تقتبس، لحسابها، ابتكارات تراها بلدان أخرى مثمرة وفعالة. وأبدت الوفود أيضا إدراكها الشديد لمشاكل المساواة بين الجنسين ويؤمل، في هذا المجال، أن يتواصل ذلك في الجلسات المقبلة. وعبَّر عن تأثره الشديد لتقييم الوفود الإيجابي لأعمال شُعبة السياسات الاجتماعية والتنمية وبخاصة أعمال المقرر الخاص المعني بشؤون المعوقين.

١١٤ - هذا وقد تناولت الوفود بإسهاب على وجه الخصوص المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة، وبشكل أقل بكثير المسألة الرئيسية الأكبر المتمثلة في أهمية التنمية الاجتماعية. وقد يكون من المفيد في الجلسات المقبلة دراسة المشكل برمته إذ أن محاولة تقييم النزعات الاجتماعية والمسائل الجديدة ضرورية بنفس الدرجة التي تكون بها دراسة المسائل التي يعرف فعلا أنها مهمة. وتدل ردود الفعل الإيجابية جدا إزاء الملاحظات التي أبداها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أمام اللجنة على أهمية نقاش كهذا. وستعمل الأمانة على التفكير في سبل تطوير هذا النقاش عام ١٩٩٨.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

- - - - -